الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني في الفترة (2015 – 2020)"

اعداد الباحثين:

وعد السحيمات *

الدكتورة ولاء الصرايرة **

*طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

** أستاذة علم الاجتماع المشارك – كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والبيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة التي تكونت من (352) قاضي ومحامي من العاملين في المحاكم في محافظة الكرك في الأردن.

أظهرت النتائج أن المستوى العام للعوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين قد جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.869). واتضح من النتائج أن العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية، بمتوسط حسابي (3.976) وبمستوى مرتفع، أما العوامل الشخصية فجاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.879) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث وقبل الأخير العوامل الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.843) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الرابع والأخير العوامل البيئية بمتوسط حسابي (3.781) وبمستوى مرتفع.

واوصت الدراسة بضرورة ضرورة الاهتمام بحل المشكلات الاقتصادية والشخصية التي تواجه أفراد المجتمع الأردني، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة والفقر، وتوفير المساعدات المالية للأسر في الأحياء الفقيرة لرفع مستواهم الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جرائم القتل، العوامل، القضاة والمحامين في محافظة الكرك، المجتمع الأردني.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المقدمة:

تعد جريمة القتل من الظواهر الاجتماعية التي عاصرت المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها، والمتقدمة منها والنامية، وتأثرت معدلات حدوثها بالوقائع والأحداث المحيطة بالأفراد والمجتمعات، وتطورت أنماطها وأساليب ارتكابها مع التطورات والتغيرات التي مرت بها المجتمعات وما صاحبها من أحداث اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية، والتي أدت إلى إحداث تغيرات في كم ونوع واتجاه هذه الجرائم في المجتمعات، فجريمة القتل ما زالت تزلزل أركان الأمن الإنساني وتدمر الطمأنينة التي يجب أن يشعر بها الفرد في المجتمع حتى يتمكن من الاستمرار في الحياة وإعمار الأرض.

وباعتبار الإنسان ابن بيئته، فتعد جريمة القتل منتج اجتماعي تُرتكب نتيجة عوامل وتأثيرات سلوكية يتأثر بها الفرد ويكتسبها من الواقع الذي يعيش فيه، ولم تخلُ المجتمعات في جميع مراحل تقدمها من انتشار جرائم القتل، إلا أنها ارتبطت منذ الأزل في أذهان الناس بجريمة القتل التي ارتكبها قابيل ضد هابيل والمذكورة في القرآن الكريم، بقوله تعالى: "وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (27) لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (28) إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (29) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ" (سورة المائدة، الآية 27–29).

والمملكة الأردنية الهاشمية من الدول التي بذلت جهوداً كبيرةً في مجال الوقاية من جرائم القتل، والتي بدأت مبكراً في تحديد العوامل المؤدية لها، ووضع برامج خاصة للوقاية والحد منها في المجتمع.

وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدعم الجهود الأمنية للوقاية من جرائم القتل، وللكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والبيئية المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

بالرغم من التقدم الذي أحرزته المملكة الأردنية الهاشمية على صعيد تحقيق مستوى مرتفع من الأمن والآمان في المجتمع ومحاربة الجريمة؛ إلا أن جرائم القتل في المملكة بأنماطها "القتل العمد والقصد، الشروع بالقتل، والقتل

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الخطأ" ما زالت تشكل مشكلة تزعزع أركان الأمن في المجتمع الأردني؛ بالرغم من انخفاض أعدادها بشكل عام في الفترة الأخيرة (2015–2020)، والمتتبع لمعدلات جريمة القتل بأنماطها المختلفة في المملكة، يلاحظ إن هناك تبايناً في أعدادها بشكل واضح، فقد أوضح التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن مديرية الأمن العام للسنوات من (2010 – 2020) المعدلات المتباينة لجريمة القتل في الأردن إذ بلغت نحو (590) جريمة عام 2010، فيما بلغت عام 2012 نحو (690) جريمة، وارتفعت بشكل ملحوظ عام 2014 لتصل إلى نحو (772) جريمة، أما في الفترة (2015–2020) فيلاحظ بأن عدد جرائم القتل تتجه نحو الانخفاض، فقد بلغ عددها عام 2016 نحو (574) جريمة، فيما بلغت أعدادها في عامي 2018 و 2020 نحو (427) و (474) جريمة على الترتيب (مديرية الأمن العام، 2020). شكل (1).

شكل (1)

تطور أعداد جرائم القتل العمد والقصد والشروع بالقتل والقتل الخطأ في المجتمع الأردني في الفترة (2010–2020)

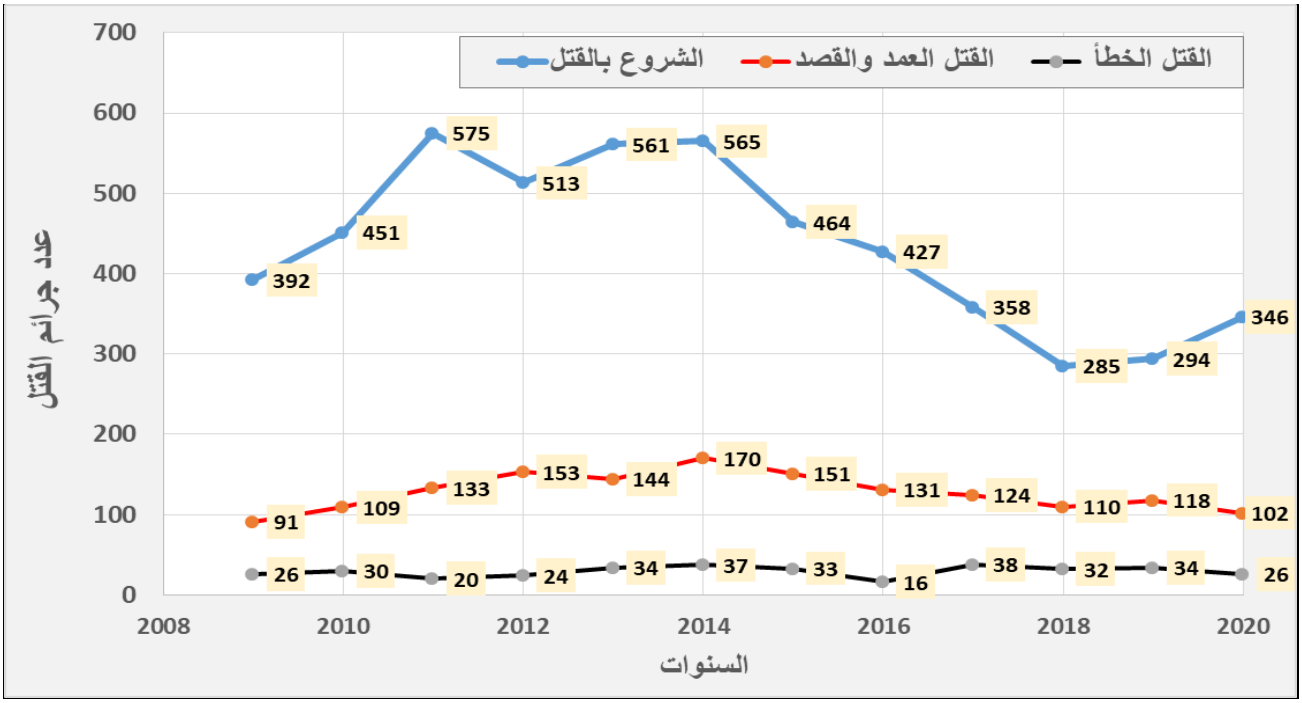

المصدر: مديرية الأمن العام، 2020.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

إن الانخفاض في أعداد جرائم القتل في المملكة الأردنية الهاشمية لا يعني أبداً أنها لا تشكل مشكلة أمنية في المملكة، بل العكس صحيح فقد أصبحت تشكل خطورة كبيرة على الأمن المجتمعي؛ وذلك نتيجة لزيادة تأثير العوامل المؤدية الى ارتكاب جرائم القتل.

ومن هذا المنطلق فإنهُ اصبح من الضروري دراسة جرائم القتل، والتعرف على العوامل المؤثرة على ارتكابها بشكل دقيق ومن وجهة نظر المختصين في العدالة الجنائية من القضاة والمحامين؛ من أجل مكافحتها واتخاذ التدابير الوقائية والإصلاحية لمنع حدوثها من المجتمعات.

وبناء عليه فإن مشكلة الدراسة الحالية تكمن في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما العوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟
2) ما العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟
3) ما العوامل الشخصية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟
4) ما العوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها النظرية والعملية، مما يلي:

الأهمية النظرية:

1. تبرز أهمية الدراسة من حيث أن جرائم القتل والوقاية منها في المجتمع الأردني بشتى الوسائل والطرق ضرورة ومسؤولية مجتمعية عامة يشترك فيها عدة جهات، لذا كان لا بد أن تتناولها الدراسات الأكاديمية المتخصصة.
2. تنبع أهمية دراسة العوامل المؤثرة في جرائم القتل من تعدد الأخطار المترتبة عن هذا النوع من الجرائم وبشكل خاص على الأمن المجتمعي.

3. إن التفسير العلمي للعوامل المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل من واقع المجتمع الأردني ومن وجهة نظر المختصين في العدالة الجنائية؛ يقلل كثيراً من الاعتماد على الدراسات والبحوث التي أجريت على مثل هذا الموضوع في مجتمعات أخرى، تختلف في ظروفها عن الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية في المجتمع الأردني.

4. من المتوقع لهذه الدراسة أن توضح الأطر النظرية لبعض العوامل البنائية المؤثرة على جرائم القتل في الأردن، حتى يمكن فهما بشك أوضح، مما يساعد على وضع تصور علمي للعوامل المؤدية لها واتخاذ الإجراءات الفعالة للتقليل من حدتها.

5. قد تسهم هذه الدراسة في فتح المجال لدراسات وبحوث مستقبلية على المستوى الوطني والقومي، في ضوء النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

الأهمية العملية

1. تتزامن الدراسة مع السياسات الجنائية الحديثة بمكافحة الجريمة في المجتمع الأردني، وتماشياً مع التوجهات الملكية نحو التنمية والتقدم ومكافحة الجريمة بأنواعها وأشكالها المختلفة في المجتمع.

2. إن رصد العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني؛ من شأنه أن يوجه الجهود الرسمية المختصة بمكافحة جرائم القتل ويدعم قراراتها، لزيادة كفاءة البرامج والخطط لرسم السياسات والحلول المقترحة للحد من هذه الجرائم.

3. الخروج بتوصيات تفيد المسئولين وراسمي السياسة لوضع الحلول المناسبة للحد من هذه الجرائم في المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني.
2) التعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني.
3) التعرف على العوامل الشخصية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني.
4) التعرف على العوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مصطلحات ومفاهيم الدراسة الإجرائية

مفهوم الجريمة:

التعريف اللغوي للجريمة: ورد الجرم في لسان العرب، بمعنى الكسب والقطع والذنب، ويقال: الرجل جرمه، يجرمه، جرماً أي قطعه، وتعني التعدي، وتطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل ما يخالف الطريق المستقيم والحق، وجمع كلمة جرم هي أجرام وجرائم، والمجرم هو المذنب، والجريمة مصدر مأخوذ من الأصل الثلاثي (جرم) بمعنى ارتكب ذنباً، والجرم: التعدي، وقد جرم يجرم وأجرم جرماً واجترام، والمجرم هو الشخص الذي قام بعمل أو فعل يعاقب عليه المجتمع والقانون (ابن منظور، 2015).

ويدل لفظ الجريمة في الشريعة الإسلامية على المحظورات الشرعية التي وضع الله لها عقوبة دنيوية محددة إما بحد وإما تعزير (رشوان، 2010).

والجريمة اصطلاحاً: تطلق على الفعل غير المشروع الصادر عن إرادة جنائية، وقد حدد قانون الدولة له عقوبة تتناسب وآثاره في المجتمع، كما تشكل تدبيراً احترازياً للحد من تكرار هذا الفعل (الأحمد، 2019). والجريمة هي الفعل الذي يعاقب عليه القانون، وهو ذلك الفعل او الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه (الصديق، 2002)، كما أطلقت الجريمة على السلوك الإنساني المجرّم بموجب القانون، وأن الفعل لا يعد جريمة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك (المشهداني، 2005).

جريمة القتل

القتل لغة: مصدر مأخوذ من الأصل الثلاثي (ق ت ل) بمعنى أذل وأمات، ويقال قتله قتلاً، وقِتلة سوء، ومقاتل الإنسان هي الأماكن التي إذا تمت إصابتها سببت له قتلاً (ابن منظور، 2015).

القتل اصطلاحاً: هو الفعل المؤثر الذي يؤدي إلى مفارقة روح إنسان لجسده بغير وجه حق نتيجة فعل إنسان آخر لديه نية موجهه إلى قتله وإزهاق روحه (الريامي، 2016).

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كما يعرف القتل بأنه الفعل المزهق للروح الإنسانية أي القاتل للنفس البشرية، وهو فعل من بشر يؤدي إلى زوال حياة بشر آخر أي أنه يشكل هدماً للكيان الإنساني والبنية الإنسانية، وتشترك الشريعة والقوانين الوضعية في تعريف القتل بأنه فعل أو اعتداء يقوم به آدمي أو فرد من العباد لديه نية القتل لإزهاق روح آدمي آخر وإزالة حياته على أن يقترن هذا الاعتداء بالنية والقصد إلى القتل (شاهين، 2020).

وقد عرف القتل بأنه ازهاق روح متحقق الحياة بفعل يؤدي الى ازهاق الروح يقوم به انسان مسئول عن فعلة، فهذا التعريف فيه اشارة ان فعل القتل يقع على انسان حي ومن قبل انسان مؤاخذ على أفعاله، وان القتل يقع بقصد تحقق النتيجة وراغب فيها(الدراوشة، 2008) وقد عرف ايضا بأنه: ازهاق روح انسان حي عمدا وبأنه، فهو اعتداء على حق الغير في الحياة بقصد امانته وجعل روحه تفارق الجسد(الريامي، 2006) وقد عرف ايضا بأنه: جريمة ترتكب بنية او بغير نية ولأي سبب كان ودون ان يكون السبب مبررا وتلعب فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية دورا مهما فهذا التعريف يعكس وجهة نظر علم الاجتماع نظرا لادخالة المتغيرات الاجتماعية الكبرى في وقوعه(الزغل، 1990) وقد تم تعريف ايضا بأنه تعدي انسان او مجموعة في مجتمع ما على القيم الخاصة بهذا المجتمع(القحطاني، 2010) وعرف ايضا بأنه: ممارسة غريزة انسانية شاذة لا يمارسها انسان طبيعي من اجل اشباع غريزة العدوان صادرة عن فرد يعاني من حالة نفسية غريبة وخاصة اثناء لحظة ارتكابها(عبدالستار، 1995)

وفي قانون العقوبات الأردني فلم يتم تقديم له تعريفا محددا لجرائم القتل، وإنما ترك تعريفه للفقه، حيث تم تعريف جريمة القتل القصد بشكل خاص: "بأنها ازهاق لروح انسان بفعل انسان آخر قصدا" وأضاف فقه القانون الى هذا التعريف معنى ان الفعل يقع بغير وجه حق؛ أي ان ازهاق روح الانسان من قبل شخص آخر يكون من قبيل الاعتداء المقصود(الجبور، 2000).

وتعتبر جريمة القتل في قانون العقوبات الأردني رقم(16) لعام (1960) وتعديلاته من اخطر الجرائم في المجتمع، حيث وضعها قانون العقوبات الأردني في باب خاص (الباب الثامن) وصنفها ضمن الجنايات والجنح التي تقع على الانسان وتشدد في عقوبتها، فالعقوبة المقرر لجريمة القتل العمد هي الموت. وقد صنفت جرائم القتل الى ما يلي:

1. القتل القصد(القتل تحت سورة الغضب).
2. القتل العمد(مع سبق الاصرار والترصد).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

3. القتل الخطأ(ويندرج تحت ذلك الاهمال وقلة الاحتراز وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة)

العوامل المؤثرة في جرائم القتل

تعرف العوامل بأنها مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره من أفراد المجتمع، كما أنها تحدد الكثير من السلوكيات والأفكار والاتجاهات والأهداف التي يسعى الفرد لتحقيقها (الجنفاوي، 2020).

وتطلق العوامل على مجموعة الظروف التي ترتبط ببعضها البعض وفق نسق معين أو نظام محدد للوصول إلى إحداث نتيجة ما، وقد ترتبط هذه الظروف بالبيئة أو بالأشخاص أو بكليهما معاً (عبدالله، 2011).

وتعرف العوامل المؤثرة في جرائم القتل إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مجموعة الظروف التي تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والشخصي والبيئي لمرتكبي جريمة القتل في المجتمع الأردني، والتي تساهم في التأثير المباشر لدفع الأفراد لارتكاب جريمة القتل، وتقاس كمياً بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابات افراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة المعدة لقياسها.

الأطر النظرية المفسرة لموضوع الدراسة

تعد جريمة القتل من المشكلات الاجتماعية التي تسبب أرقاً كبيراً للمجتمعات الإنسانية كافة، وهو فعل تحرمه جميع الأديان السماوية نظراً لقداسة النفس البشرية التي كرمها الله سبحانه وتعالى؛ قال تعالى في كتابه الكريم " ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (سورة الإسراء: آية70) كما أن القوانين والشرائع الوضعية حرمت هذا الفعل ووضعت قوانين وعقوبات صارمة لمرتكب هذه الجريمة، حيث اعتبرته انتهاكاً واضحاً للحقوق الإنسانية والتي من أهمها حقه في الحياة، كما اعتبرته فعلاً خطيراً على الفرد والمجتمع فجاءت العقوبة المقدرة لهذا الفعل على قدر هذه الخطورة (خليل، 2020).

وقد تباينت التفسيرات النظرية التي حاولت تفسير جرائم القتل في المجتمعات المختلفة، فقد أورد العديد من علماء الاجتماع والجريمة تعريفات وتفسيرات محددة لجرائم القتل وتحليل انعكاساتها المحتملة على الأفراد والمجتمعات، فقد عرفها سيجل(Seigel,2003) بأنها ازهاق حياة انسان بتعمد وسبق اصرار وبدون وجه حق، اما كلينارد وماير(Clinard&Meier,1998) فقد نظرا الى القتل بأنه يعني التسبب بموت انسان، وهذا الموت قد يكون فعل

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شرعي ويمارس من قبل السلطة الحاكمة؛ كالإعدام الذي ينفذ من قبل السلطة المسئولة في الدولة، او فعل غير شرعي وغير قانوني كالقتل الذي يقع من انسان على اخر او على مجموعة من الناس او من قبل جماعة على انسان. وقد اورد الحسن(2008) تعريف لجريمة القتل من وجهة نظر بعض علماء الجريمة، فقد عرفها عالم الجريمة "شيلدون" بأنها" فعل عدواني وغير انساني يهدف الى القضاء على حياة انسان، وهذا الفعل ينبعث من قصد يضمره القاتل ويريد من خلاله انهاء حياة شخص آخر" اما عالم الاجتماع "ميرتون" فقد عرفها بأنها: ممارسة سلبية عدوانية تهدف الى ازهاق حياة انسان لسبب من الأسباب. وقد تكون هذه الممارسة ناجحة تنتهي بالقضاء على حياة الفرد، او قد تكون فاشلة وتسجل على أنها شروع في القتل، اما عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم فعرف جرائم القتل بأنها فعل مقصود يهدف الى القضاء على حياة فرد أو أفراد في المجتمع، وهذا الفعل نابع من عوامل متعددة تدفع القاتل الى انهاء حياة الشخص المستهدف بعملية القتل.

وسيتم في هذا الجزء من الدراسة استعراض لأهم النظريات التي يمكن من خلالها تفسير جرائم القتل، وبالشكل التالي:

نظرية الضغوط العامة

يعد العالم روبرت أجينو "Robert Agnew" من اشهر منظري النظرية، والذي يرى أن الجريمة تحدث نتيجة الظروف غير المرغوبة والمثيرات السلبية، والحوادث المؤلمة المحيطة بالفرد والتي تسبب ضغوطاً نفسية له، خاصة في حال فشل الفرد في تحقيق أهدافه المرجوة سواء المادية أو المعنوية؛ فالجريمة وفقاً لهذه النظرية تنشأ نتيجة الإحباط أو الحرمان الذي يعاني منه الفرد بسبب وجود معوقات وتحديات وصعوبات تمنعه من الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف (Agnew,1992).

وتركز نظرية الضغوط العامة في تفسيرها للجريمة على فشل حصول الفرد على الدعم الاجتماعي الفاعل والإيجابي من المجتمع، وعدم تلقيه حوافز ومثيرات ذات قيمة إيجابية، وهذه المثيرات والضغوط تدفع إلى القيام بسلوكيات سلبية بحق الآخرين من أجل الانتقام من المصادر التي تسبب له الضغوط، فيعمد إلى القيام بالأفعال الجرمية مستخدما كافة الوسائل والأساليب التي تخفف من حدة الضغوط لديه(Agnew, 2012) .

ويمكن تفسير موضوع الدراسة وفقاً لنظرية الضغوط العامة، فالتغيرات التي فرضتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة في المجتمع؛ أفرزت العديد من المشكلات والضغوط، وأدت إلى ظهور فئات مهمشة

فقيرة، حيث لا تجد قوتها وقوت أفراد أسرتها، مما فاقم من مستوى الضغوط على هذه الفئات والتي قد تدفعها لارتكاب جريمة القتل.

نظرية اللامعيارية "الأنومي":

استخدم اميل دوركايم David Emile Durkheim مفهوم الأنومي والمشتق من أصل يوناني يعني (Without Norms ، بدون معايير)، للدلالة على عدم الاتساق بين الظروف الاجتماعية والفرص المتاحة للفرد من أجل النمو والانجاز داخل المجتمع، إذ يرى دوركايم أن الفرد في المجتمعات الصناعية وجد نفسه في (حالة أنوميا) أي أنه فقد المعايير التي تنظم سلوكياته فأصبحت قواعد السلوك (المعايير) في المجتمع متفسخة وغير فاعلة ومعطلة في فترات التغيير السريع أو الأزمات التي يمر بها المجتمع مثل الحرب والمجاعات (الوريكات، 2014).

المجتمع الأنومي حسب هذه النظرية يتميز بعدم القدرة على ضبط سلوكيات الإنسان ومطالبه داخل المجتمع، وغالبا تحدث الأنومي او اللامعيارية في المجتمعات التي تنتقل من التضامن القائم على روابط الدم أو علاقات القرابة، المتضامنة والمتماسكة في التقاليد والقيم والمعتقدات المشتركة إلى المجتمعات الصناعية التي يسودها التفكك من خلال تقسيم العمل، وقد أوضح دوركايم (Durkhiem) بأن التغيرات الاجتماعية المفاجئة التي تنشأ عن الأزمات او التطور الصناعي تؤدي إلى اضطراب ظاهر وواضح في التنظيم الاجتماعي، مما يؤدي إلى خلق حالة من اللامعيارية إذ إن المعايير القديمة تكون غير قادرة على ضبط أفراد المجتمع في ظل هذه الظروف مع عدم تشكل المعايير الجديدة، فتظهر حالة من الفوضى والتصدع؛ حيث يفقد النظام الاجتماعي معاييره الاجتماعية وتظهر حالة الاغتراب وضعف الضوابط الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى يزيد من مظاهر الانحراف وتفشي الجريمة (البداينة والخريشه، 2013).

وترى النظرية أن الظروف الاجتماعية المتوترة والكوارث الاقتصادية تؤدي إلى فقدان التوازن بين الحاجات الأساسية للفرد وبين أساليب إشباعها، مما يؤدي إلى ظهور حالة اللامعيارية الذي تدل على المعاناة والسلوك اللانظامي وغير المنضبط نتيجة الاضطرابات المصاحبة لهذه الظروف والكوارث (البيطار، 2019).

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ووفقاً لنظرية الأنومي فإن جرائم القتل في المجتمع الأردني باتت تتخطى المعدلات في مجتمعات أخرى نتيجة للتفكك الاجتماعي الناجم عن تفسخ العلاقات بين أفراد المجتمع وتأثر القواعد والقيم المجتمعية بسبب التغيرات التي أحدثها دخول التكنولوجيا الحديثة بكل عناصرها إلى المجتمع الأردني.

نظرية الفوضى الاجتماعية

تم تطوير نظرية الفوضى اجتماعية من قبل مدرسة شيكاغو، حيث أدخل توماس وزنانيكي مبادئ هذه النظرية في الأبحاث الاجتماعية بين عامي 1918 و 1920، وذلك لتفسير السلوكيات الإجرامية لدى الأفراد، وهي من النظريات التي تهتم بإدخال العوامل البيئية في دراسة علم الاجتماع، حيث ترى هذه النظرية أن العديد من الأفراد الذين يقومون بارتكاب الجرائم المختلفة لا بد أن يتأثروا بالبيئة التي تحيط بهم بأي شكل من الأشكال، ومن هنا فقد أثارت هذه النظرية تأثير الحي أو المنطقة التي يسكن فيها الفرد وينمو فيها، والتي تؤدي في كثير من الأحوال إلى التأثير على سلوكياته وعلى احتمال ارتكابه للجرائم، وبناءً على آراء هذه النظرية فإن تأثير البيئة والحي أي المكان الذي يعيش فيه والمحيط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الفرد أكبر من تأثير الخصائص الشخصية أو الفردية في احتمالية ارتكاب الجريمة، ذلك أن عملية التفكير وتنفيذ السلوكيات المختلفة تبرز لدى الفرد من خلال التفاعل بين سلوكه الشخصي ووضعه البيئي والاجتماعي (عزمي، 2010).

وقد ركز كل من العالم الاجتماعي بارك والعالم بورجيس في هذه النظرية على أن السلوك البشري أكثر ارتباطًا بالمفاهيم البيئية، وأن الجماعات الحضرية والمجتمعات المختلفة هي عبارة عن بيئات طبيعية يتم فيها التفاعل بين أفرادها كما هو الحال في الطبيعة البيئية من حيث النشوء والتأثر والتطور، فالمجتمع كوحدة بنائية هو كيان متكامل يشبه الكائن الحي في أطوار حياته، لذا فلا بد من وجود ضوابط وقوانين واضحة حتى يتمكن الجميع من تمثلها والالتزام بها، وبالتالي يستطيع المجتمع السيطرة على أفراده بشكل طبيعي، أما إذا دخلت قوانين جديدة مغايرة أو مخالفة لقوانين المجتمع، وأصبح لها القوة المسيطرة فإنها تدفع الأفراد إلى القيام بتعديل سلوكياتهم وتحويلها إلى القيم والأنظمة الدخيلة وذلك للتكيف مع الظروف الجديدة مما يؤدي إلى ظهور حالة من الفوضى الاجتماعية خاصة في هذه المجتمعات الصغيرة، ويتمثل ذلك في ظهور مجموعات من الأفراد تنحى بسلوكياتها عن قيم المجتمع كالعصابات المحلية خاصة في الأحياء العشوائية وغير المنظمة اجتماعيًا (المعتوق، 2014).

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نظرية الاحتواء

تم تطوير نظرية الاحتواء على يد العالم والتر ريكلس **Walter ReckleSS** في كتابه "مشكلات الجريمة الذي أصدره عام (1961)، وقد أشار إلى أهمية العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية في سلوكيات الأفراد، كما أكد على ضرورة التركيز على مفهوم الذات لدى الفرد، وأن الصورة الذاتية ترتبط بشكل كبير في تكوين شخصية الفرد وتضبط سلوكياته منذ بدء حياته، وتحميه من ضغط أقران السوء الذي قد يدفعونه للمشاركة في الجنوح والسلوك الإجرامي.

تعد نظرية الاحتواء من النظريات التكاملية التي ترى أن مفهوم ضبط الذات والضبط الاجتماعي يتحدد من خلال الامتثال للقيم الاجتماعية والمعايير القانونية السائدة في المجتمع بشكل طوعي، وذلك لتحقيق الاحتواء الذاتي الذي يقصد به وفق هذه النظرية عملية الكبح الذاتي والتي تتمثل في:

1) الاحتواء الداخلي: ويقصد به المشاعر الإيجابي التي تتكون لدى الفرد عن ذاته، حيث يبدأ الفرد بتشكيل وتطوير ذاته من خلال الصورة التي ترسمها له الأسرة، حيث يتم بناء الشخصية والسمات العامة لحياته في المستقبل، حيث تظهر قدرة الفرد على التمسك بالقيم المجتمعية التي تعلمها عن طريق التنشئة الأسرية، وتتمثل قوة الاحتواء الداخلي لدى الفرد في مدى قدرته على مقاومة العوامل الداخلية التي تؤدي إلى القيام بطرق غير شرعية أو أساليب لا تقبلها القيم الاجتماعية في تحقيق أهدافه ورغباته كالشعور بالنقص والأنانية والعدوانية (إبراهيم، 2017).
2) الاحتواء الخارجي: ويقصد به مدى قدرة المجتمع على الإشراف على الأفراد والقدرة على ضبط سلوكياتهم، ويتمثل ذلك من خلال قوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وقوة المصادر التقليدية للتنشئة الاجتماعية كالمدرسة والمسجد والنادي ومؤسسات المجتمع المختلفة التي تحيط بالفرد، ويظهر هذا الاحتواء جلياً في مدى قدرة الجماعة والمجتمع على التأثير في الأفراد، كما تظهر هذه القوة في مدى مقاومة الفرد بنفسه للظروف المحيطة به وللضغوط الاجتماعية، التي تمنعه من تحقيق رغباته، فيتصدى لها بقوة تحميه من الانخراط في السلوكيات الإجرامية (أبو زيد، 2012).

ووفقاً لنظرية الاحتواء فيمكن تفسير موضوع الدراسة بأن ضعف الاحتواء المجتمعي للأفراد يؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل، فضعف أو غياب الاحتواء سواء كان داخلياً أم خارجياً يؤدي بالفرد إلى اللجوء إلى السلوكيات الإجرامية لتحقيق أهدافه.

النظرية الإيكولوجية "البيئية"

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يؤكد الاتجاه الإيكولوجي أو البيئي على تأثير البيئة المحيطة بالفرد واعتبارها من العوامل الرئيسة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، وان الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها، ويعد (روبرت بارك R. Park) و(أرنست بيرجس E.Burgess) من أبرز رواد النظرية الأيكولوجية ، ويؤكد هذا الأتجاه على أن بيئة الأحياء الفقيرة تكون مسببة للانحراف والجنوح والجريمة بشكل أكبر من المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها طبقة الأغنياء من الطبقة الغنية أو المتوسطة من ذوي الدخول المرتفعة، حيث تقل في هذه المناطق نسب الجريمة (Engjellushe. & Myzafaer, 2018). أما بخصوص طبيعة العلاقة بين حركة السكان وتنقلهم وهجرتهم داخل الأقاليم والسلوك الإجرامي، فقد أكد (Ernest and Bogue, 1985) على وجود هذه العلاقة، وأشار أن معدلات الجريمة ترتفع كثيراً في المناطق المزدحمة التي يتركز بها عدد كبير من السكان بصفة خاصة، وأن معدلات الجريمة ترتفع في المناطق المزدحمة بسبب تواجد عدد كبير من الأسر المفككة اجتماعياً.

الدراسات السابقة وذات الصلة

سيتم في هذا الجزء من الدراسة، عرض لبعض الدراسات العربية والأجنبية السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، حسب تسلسلها الزمني من الأحدث للأقدم، وبالشكل التالي.

دراسة (الجنفاوي، 2020) بعنوان "**العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة في دولة الكويت**"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية لعودة المجرمين إلى ارتكاب الجريمة وتكرارها من وجهة نظر العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في دولة الكويت، كما هدفت الدراسة إلى تحديد قدرة العاملين في الحد من هذه العوامل، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من (22) مفردة من العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، وأظهرت نتائج الدراسة أن العديد من العوامل تساهم في ارتكاب الجريمة والعود إليها منها (العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة، والعوامل الاجتماعية كالتفكك العائلي وضعف الروابط الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل النفسية والقانونية).

دراسة (أبو صلب، 2020) بعنوان "**العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى المرأة الأردنية من وجهة نظرها ما بين 2020 – 2018**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجهة نظرها في الفترة الواقعة ما بين 2010 – 2018، وقد شملت الدراسة كل من العوامل الاجتماعية والعوامل

الثقافية والعوامل الاقتصادية والعوامل النفسية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة من خلال أداة الاستبيان التي طبقت على عينة الدراسة المكونة من (92) نزيلة من النساء مرتكبات الجريمة في مراكز الإصلاح الأردنية الخاصة بالنساء، وأظهرت النتائج أن العوامل التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة مرتفعة، حيث احتلت العوامل الاقتصادية المرتبة الأولى والتي تمثلت في الفقر والحاجة المادية الشديدة، وتلتها العوامل الاجتماعية وأهمها التفكك الأسري والطلاق، ومن ثم العوامل النفسية والثقافية.

دراسة (العنزي، 2018) بعنوان "**العوامل الاجتماعية والشخصية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والعوامل الشخصية المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل لدى الرجال في المجتمع السعودي، كما هدفت إلى التعرف على الدوافع والعوامل التي أدت إلى ارتكاب جريمة القتل لدى الرجال، اعتمدت هذه الدراسة "المنهج الوصفي التحليلي"، وتم استخدام وتطبيق الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة الذي تكون من مرتكبي جرائم القتل من الموقوفين والمحكومين في جرائم القتل البالغ عددهم (749) المودعين في سجون الملز والحائر للعام 1438 – 1439هـ في مدينة الرياض في وقت إجراء الدراسة الميدانية، وتم اختيار عينة الدراسة عشوائياً حيث بلغ عددها (258)، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل تتلخص في (العصبية – ضعف الوازع الديني – الرغبة في الحصول على المال بأي وسيلة ممكنة)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل الشخصية المؤدية إلى ارتكاب جريمة تتلخص في (الغضب يمكن أن يدفع إلى ارتكاب القتل، تعاطي وإدمان المخدرات والمسكرات، الاندفاع بسبب الرغبات الشخصية).

دراسة (الدراوشة والمواجدة، 2017)، **أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية**، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات وقد بلغت عينة الدراسة (433) مبحوثاً، وأظهرت النتائج وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني حيث احتل المرتبة الأولى التفكك الأسري، ثم تلاه ضعف الوازع الديني لدى الأفراد.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

دراسة جورجي (George, 2022) بعنوان " **جرائم القتل في بنغالورو**" هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب جرائم القتل في مدينة بنغالورو في الهند، اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث تمت دراسة سجلات الشرطة في المدينة ودراسة الأسباب المؤدية إلى جرائم القتل، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاضًا طفيفًا على جرائم القتل في المدينة، ففي عام 2019 حصل في المدينة 205 جريمة قتل، ثم انخفض إلى 177 في عام 2020 ثم إلى 155 في عام 2021 ، كما بينت النتائج أن الأسباب الرئيسة لجرائم القتل في الأشهر الأربعة ونصف الماضية من عام 2022 مرتبطة بالخلافات المحلية والمالية والاندفاع بسبب نوبات من الغضب، وكذلك بسبب الخلافات الأسرية وعدم التوافق الزواجي تم الإبلاغ عن إجمالي 49 جريمة قتل في المدينة، منها 23 (ما يقرب من 50 ٪) كانت خارج نطاق الزواج، والباقي كان في الأسرة حيث يقتل الزوج زوجته أو العكس بسبب المشاكل الأسرية.

دراسة هارود (**Harwood,** 2000) بعنوان "**العوامل المؤدية لجريمة القتل**"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كافة العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم القتل والانتحار في مدينة هيوتن في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل بيانات السجلات الجنائية لحوادث جرائم القتل وجرائم الانتحار الموجودة في مراكز الشرطة المنتشرة في المدينة، وأظهرت نتائج الدراسة إن جرائم قتل النفس (الانتحار) لها علاقة بالأمراض العصبية والنواحي الاجتماعية كالفقر حيث وجد أن نسبة كبيرة من الذين حاولوا قتل أنفسهم في المدينة هم من الذين لديهم أمراض جسمية أو عقلية أو عصبية، بالإضافة إلى المعاناة من الفقر، وأن نسبة كبيرة من الذين ارتكبوا جرائم قتل ضد الآخرين كان الدافع لديهم الشعور بالنقص، وصعوبة العيش والوضع الاقتصادي المتردي، وعدم قدرة هؤلاء الأفراد على تجاوز الظروف الصعبة التي يعيشونها، ويفتقدون قدرتهم على التأقلم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تحيط بهم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة في موضوعها وهو جريمة القتل التي تعتبر أحد أنماط الجريمة التي تتميز بخطورتها الشديدة على المجتمع وأسرة الجاني والمجني عليه، إضافة إلى أنها من الدراسات المجتمعية التي تبين العوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني، وباستعراض الدراسات السابقة تبين الاهتمام في مجال هذه الدراسة، وتعدد الدراسات السابقة المتعلقة بجرائم القتل بشكل عام، وأن بعض الدراسات السابقة كانت ذات علاقة مباشرة

بموضوع الدراسة ومتغيراتها، والبعض الآخر اقتصر على دراسة العلاقة بأحد متغيرات الدراسة. ويعود السبب في ذلك إلى قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع العوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني، وبشكل عام فإن الدراسات السابقة، لم تركز اهتمامها بدراسة متغيرات الدراسة بشكل مباشر. كما تميزت الدراسة بأنها اعتمدت على وجهة نظر القضاة والمحامين لما لهم من مكانة علمية وقانونية مميزة في موضوع الدراسة. وعلى العموم فإن هذه الدراسة سوف تسد النقص العلمي في مجال موضوعها تحديداً، الأمر الذي يعكس تميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة مجملاً للإجراءات المنهجية للدراسة، حيث يتضمن توضيحاً لمنهجيتها، ومجتمعها وعينتها وخصائصها، وكذلك توضيحاً لأداة الدراسة، وأدوات التحقق الخاصة بخصائصها السيكومترية، وأخيراً عرضاً للأساليب الإحصائية التي تم تطبيقها لمعالجة وتحليل البيانات، على النحو التالي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي بالعينة لتحقيق أهدافها، حيث تعد الدراسة الحالية من الدراسات المسحية الاجتماعية التي تسعى إلى الكشف عن مجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والبيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، كمحاولة للوصول إلى نتائج قد تسهم في الحد والوقاية من جرائم القتل في المجتمع الأردني، وتعد الدراسة الحالية من الدراسات التحليلية حيث اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الميدانية ووصفها وصفاً علمياً والتعبير عنها كمياً. وتضمنت منهجية الدراسة مسحاً مكتبياً للأدبيات والدراسات السابقة؛ لتحديد الاتجاه العام لمشكلة الدراسة وتحديد المفاهيم المرتبطة بمجالات أداة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من القضاة والمحامين في محافظة الكرك، والبالغ عددهم الكلي نحو (515) قاضي ومحامي، منهم (35) قاضي (وزارة العدل، 2022)، و(480) محامي من الأساتذة المزاولين لمهنة المحاماة (نقابة المحامين الأردنيين، 2022).

ونظرا لطبيعة التواجد المكاني لأفراد مجتمع الدراسة ضمن محافظة الكرك، فقد تم اختيار أفراد عينة الدراسة بأسلوب المسح الشامل لأفراد مجتمع الدراسة، وقد تم تطبيق أداة الدراسة على افراد العينة المستهدفة بالأسلوب المباشر بالطريقة التقليدية في مبنى قصر العدل في محافظة الكرك، وتم كذلك تطبيق أداة الدراسة على المحامين بطريقة الكترونية على أفراد العينة الذين فضلوا التطبيق الالكتروني لأداة الدراسة، حيث تم إعداد رابط الكتروني خاص بأداة الدراسة والذي تم إعداده على برنامج Google Documents ، وبناءً عليه، فقد تم تطبيق أداة الدراسة على جميع القضاة والمحامين المتواجدين على رأس عملهم خلال فترة التطبيق، وبعد إجراء عملية التطبيق النهائي لأداة الدراسة، والتي استمرت لمدة (4) أسابيع للفترة (2022/2/10 –2022/3/11م)، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق النهائي تم استرجاع ما مجموعة (360) استبانة، وبعد مراجعتها تبين بأن (8) منها غير مكتملة البيانات، لذلك تم استثنائها من عملية التحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي لأفراد عينة الدراسة الذين تم تطبيق أداة الدراسة عليهم (352) محامي وقاضي، والذين يشكلون ما نسبته 70.11 % من مجتمع الدراسة الكلي، وهي نسبة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة. والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الصفة الوظيفية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للصفة الوظيفية

الفئة	عدد أفراد المجتمع	عدد أفراد العينة	(%) من العينة
القضاة	35	30	8.52
المحامين	480	322	91.48
المجموع	515	352	100

خصائص عينة الدراسة

للتعرف على خصائص عينة الدراسة النوعية والوظيفية للقضاة والمحامين من عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (2).

جدول (2)

خصائص عينة الدراسة النوعية والوظيفية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	304	86.36
	أنثى	48	13.64
	المجموع	352	100
العمر	أقل من 30	75	21.31
	30- 39	102	28.98
	40 - 49	93	26.42
	50 فأكثر	82	23.30
	المجموع	352	100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	243	69.03
	دبلوم عالي	35	9.94
	ماجستير	52	14.77

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
	دكتوراه	22	6.25
	المجموع	352	100
عدد سنوات الخبرة "سنة"	أقل من 5	67	19.03
	10 – 5	103	29.26
	15-11	95	26.99
	أكثر من 15	87	24.72
	المجموع	352	100

يتضح من الجدول (2) أن أفراد عينة الدراسة من القضاة والمحامين قد شكلوا ما نسبته 86.36% ومن القاضيات والمحاميات ما نسبته 13.64%، أما بالنسبة للتوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمتغير العمر، فيتضح أن ما نسته 21.31 % من الفئة العمرية "اقل من 30" سنة، ومن الفئة العمرية "30–39" سنة بنسبة 28.98 %، ومن الفئة العمرية "40–46" عام بنسبة 26.42 %، وأخيرا من الفئة العمرية "50 سنة فأكثر" بنسبة 23.30 %. ويتضح أن عينة الدراسة من المؤهل العلمي "بكالوريوس" فقد شكلوا ما نسبته 69.03 %، ومن المؤهل العلمي "دبلوم عالي" بنسبة 9.94 %، ومن المؤهلين العلميين ماجستير ودكتوراه بنسبة 14.77 % و6.25 % على الترتيب. أما بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة من القضاة والمحامين وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة العملية فيتضح أن ما نسبته 19.03 % من عينة الدراسة ممن لديهم خبرة عملية ضمن الفئة الأولى "أقل من 5 سنوات"، ومن فئة الخبرة (5 – 10) سنوات فشكلوا ما نسبته 29.26 %، ومن فئة الخبرة "11–15" سنة 26.99 %، ومن فئة الخبرة "أكثر من 15" سنة بنسبة 24.72 %.

العينة الاستطلاعية

وفقا للمتطلبات المنهجية للدراسة، فقد تم اختيار عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة مكونة من (30) قاضي ومحامي من خارج عينة الدراسة الرئيسة، وذلك بهدف التحقق من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة والمتعلقة بالصدق والثبات.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة الميدانية من عينة الدراسة من القضاة والمحامين، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة التي تناولت موضوع الدراسة، مثل: دراسة (العنزي، 2018)، ودراسة (الدراوشة والمواجدة، 2017)، ودراسة جورجي (George, 2022). وقد تضمنت أداة الدراسة في صورتها النهائية الأجزاء والمجالات الرئيسة التالية:

الجزء الأول: ويتضمَّن البيانات الأولية الخاصة بالقضاة والمحامين من أفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المتغيرات التالية: (النوع الاجتماعي، والعمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: ويتضـمن على (57) فقرة تهدف لقياس العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني. وتضمن هذا الجزء من أداة الدراسة على المجالات التالية:

المجال الأول: ويتضمن على (14) فقرة تهدف لقياس العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل.

المجال الثاني: ويتضـــمن على (15) فقرة تهدف لقياس العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل.

المجال الثالث: ويتضمن على (15) فقرة تهدف لقياس العوامل الشخصية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل.

المجال الرابع: ويتضمن على (13) فقرة تهدف لقياس العوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المعاملات العلمية للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة

أ- الصدق الظاهري

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من حيث دقة صياغة فقراتها ووضوحها وانتمائها لمجالات أداة الدراسة، فقد تم عرض الأداة "الاستبانة" في شكلها المبدئي على (7) من المحكمين من الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة، وقد تضمنت عملية التحكيم لأداة الدراسة التأكد من الصياغة اللغوية للفقرات في كل مجال وقدرة المجالات على تحقق أهداف الدراسة. وقد قام السادة المحكمون بوضع ملاحظاتهم. وعلى ضوء آرائهم واقتراحاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة حسب اتفاق (80 %) فأكثر من عدد المحكمين، وفي ضوء عملية التحكيم فقد تحدد عدد أجزاء أداة الدراسة، فقد تم تخصيص الجزء الأول لتحديد الخصائص النوعية والوظيفية للقضاة والمحامين، بينما خصص الجزء الثاني لقياس العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني.

ب- الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

تمَّ التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة من خلال تطبيق الأداة بشكل مبدئي على عينة الدراسة الاستطلاعية والتي تكونت من (30) قاضي ومحامي، وقد تم استخدام بيانات العينة الاستطلاعية لحساب معاملات الارتباط التوافقي بين الفقرات والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، والجدول (3) يوضح هذه النتائج.

جدول (3)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجالات والدرجة الكلية لها

العوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل							
الاقتصادية		الاجتماعية والثقافية		الشخصية والنفسية		البيئية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.58	1	**0.74	1	**0.70	1	**0.56

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

العوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل							
الاقتصادية		الاجتماعية والثقافية		الشخصية والنفسية		البيئية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
2	**0.55	2	**0.75	2	**0.75	2	**0.62
3	**0.53	3	**0.81	3	**0.62	3	**0.69
4	**0.47	4	**0.78	4	**0.72	4	**0.71
5	**0.69	5	**0.76	5	**0.63	5	**0.76
6	**0.51	6	**0.62	6	**0.60	6	**0.83
7	**0.68	7	**0.69	7	**0.57	7	**0.67
8	**0.71	8	**0.73	8	**0.68	8	**0.77
9	**0.67	9	**0.71	9	**0.61	9	**0.63
10	**0.56	10	**0.52	10	**0.66	10	**0.80
11	**0.65	11	**0.50	11	**0.71	11	**0.79
12	**0.64	12	**0.56	12	**0.61	12	**0.56
13	**0.73	13	**0.57	13	**0.55	13	**0.54
14	**0.54	14	**0.65	14	**0.59	-	-
-	-	15	**0.59	15	**0.76	-	-

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط في الجدول (5) بين مستوى الإجابة على كل فقرة من فقرات المجال الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بقياس العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.59 و 0.81)، وللمجال الثاني والمتعلق بقياس العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.81 و 0.50)، وللمجال الثالث والمتعلق بقياس العوامل الشخصية والنفسية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.76 و0.55)، وللمجال الرابع والمتعلق بقياس العوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.83 و0.54)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، مما يؤكد تحقق صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

2- ثبات أداة الدراسة:

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة الاستطلاعية باستخدام معامل ثبات معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، وجاءت النتائج بالشكل التالي:

جدول (4)

معاملات الثبات لأجزاء ومجالات أداة الدراسة

رقم المحور	المجالات	عدد الفقرات	قيم معامل كرونباخ ألفا
1	العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل	**14**	**0.849**
2	العوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل	**15**	**0.897**
3	العوامل الشخصية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل	**15**	**0.865**
4	العوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل	**13**	**0.816**
–	**مجالات أداة الدراسة ككل**	**57**	**0.939**

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

تشير بيانات الجدول (4) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لأداة الدراسة ككل قد بلغ نحو (0.939) ولمجالات أداة الدراسة قد تراوحت بين (0.816–0.897)، مما يشير إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أساليب المعالجة الإحصائية

عالجت الدراسة البيانات التي تمَّ الحصول عليها إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث عالجت الدراسة البيانات من خلال:

1) أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية لمحاور وفقرات أداة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2) استخدام تحليل التباين المتعدد لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة.
3) أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد تم الاعتماد على اختبار شافيه Scheffe' Test.

واعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً وحسب الأهمية على النحو التالي: (1-لا أوافق بشده، 2-لا أوافق، 3-محايد، 4-أوافق، 5-أوافق بشدة).

وتم تقسيم درجات التقدير على فقرات أداة الدراسة إلى ثلاثة مستويات: (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض) بالاعتماد على المعادلة الآتية، وهي معيار التصحيح.

طول الفئة = (القيمة الأعلى للتدريج – القيمة الأدنى للتدريج) / عدد الخيارات

طول الفئة = (5-1) / 3= 1.33، إضافة طول الفئة لبداية التدريج، وعليه يتم قياس المستوى، بالشكل التالي:

أ. **مستوى منخفض:** أقل من أو يساوي (2.33).

ب. **مستوى متوسط:** أكبر من أو يساوي (2.34) إلى أقل من أو يساوي (3.67).

جـ. **مستوى مرتفع:** أكبر من أو تساوي (3.68) إلى (5).

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للمحور أو للفقرة أكثر من أو يساوي (3.68) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34–3.67) فإن المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

عرض نتائج أسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرئيس: ما العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "ت" لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل، والجدول (5) يوضح النتائج.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب وقيمة اختبار "ت" للعوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
1	العوامل الاقتصادية	3.843	0.64	مرتفع	19.70	0.00
2	العوامل الاجتماعية	3.976	0.69	مرتفع	24.65	0.00
3	العوامل الشخصية	3.879	0.58	مرتفع	20.64	0.00
4	العوامل البيئية	3.781	0.62	مرتفع	18.96	0.00
-	المستوى العام للعوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني	3.869	0.47	مرتفع	20.05	0.00

يتضح من النتائج في الجدول (5) أن المستوى العام للعوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين من عينة الدراسة قد جاءت بمستوى مرتفع، فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة (3.869) ، بانحراف معياري (0.47)، أما على مستوى الإجابة على المجالات الفرعية لأداة الدراسة، فيظهر أن المجال الخاص بقياس مستوى العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني قد حقق الترتيب الأول من حيث الأهمية، بمتوسط حسابي (3.976) بانحراف معياري (0.69) وبمستوى مرتفع، في الترتيب الثاني العوامل الشخصية بمتوسط حسابي (3.879) بانحراف معياري (0.58) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث وقبل الأخير العوامل الاقتصادية وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المجال (3.843) بانحراف معياري (0.64) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الرابع والأخير العوامل

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

البيئية وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المجال (3.781) بانحراف معياري (0.62) وبمستوى مرتفع. ومن الملاحظ أن مستوى الإجابة على المجالات قد حققت مستوى مرتفع ، ولم يحقق أي مجال مستوى منخفض أو متوسط.

ويتضح من الجدول (5) ومن متابعة قيم اختبار "ت" وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والبيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية أكبر من القيمة الإحصائية للمتوسط الحسابي المفترض (μ=3) وتراوحت قيم الاختبار بين (18.96–24.65) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية، مما يؤكد أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والبيئية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

وفيما يلي عرض للنتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الفرعية:

أولاً: ما العوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين ؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "ت" لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل، والجدول (6) يوضح النتائج.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب وقيمة اختبار "ت" للعوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
3	يسهم عدم كفاية الدخل لسد حاجات الأسرة ومتطلباتها في ارتكاب جريمة القتل	4.127	0.76	مرتفع	25.49	0.00

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
2	يسهم عدم قدرة الأفراد الحصول على فرص للعمل في ارتكاب جريمة القتل	4.042	0.85	مرتفع	20.90	0.00
9	يزيد الارتفاع المتوالي في أسعار السلع والخدمات في ارتكاب جريمة القتل	3.957	0.97	مرتفع	17.74	0.00
11	يسهم جشع الأفراد والرغبة في الثراء السريع في ارتكاب جريمة القتل	3.934	0.88	مرتفع	19.29	0.00
1	تسهم معاناة الأفراد من الفقر والحرمان الاقتصادي في ارتكاب جريمة القتل	3.922	0.93	مرتفع	16.86	0.00
7	يسهم ضعف المردود المالي المتحصل من العمل لدى الأفراد في ارتكاب جريمة القتل	3.911	0.75	مرتفع	20.52	0.00
8	يسهم فقدان الأفراد لوظائفهم والاستغناء عنهم في العمل بعد أن كانوا على رأس عملهم في ارتكاب جريمة القتل	3.877	0.79	مرتفع	18.61	0.00
14	يسهم زيادة جرائم السرقة والسطو في المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	3.817	0.83	مرتفع	16.51	0.00
4	يسهم شعور الأفراد بالتهميش لتدني المكانة الاجتماعية والاقتصادية في ارتكاب جريمة القتل	3.809	0.76	مرتفع	17.81	0.00
5	يسهم حاجة الأفراد للمال للإيفاء بسداد القروض والمستحقات المالية المترتبة عليهم في ارتكاب جريمة القتل	3.795	0.75	مرتفع	17.72	0.00
13	يسهم زيادة تعرض الأفراد للاحتيال والنصب في ارتكاب جريمة القتل	3.701	0.78	مرتفع	15.16	0.00

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
10	يسهم الركود التراجع الاقتصادي الذي تشهده قطاعات العمل المختلفة في المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	3.674	0.83	متوسط	13.53	0.00
6	يسهم رغبة الأفراد في الحصول على الأمان الوظيفي في ارتكاب جريمة القتل	3.670	0.82	متوسط	13.63	0.00
12	يسهم زيادة حالات رجوع الشيكات البنكية بين المتعاملين في ارتكاب جريمة القتل	3.516	1.02	متوسط	6.91	0.00
–	المستوى العام للعوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني	3.843	0.64	مرتفع	19.70	0.00

اتَّضح من النتائج في الجدول (6) أن المستوى العام للعوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين من أفراد عينة الدراسة جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.843)، بانحراف معياري (0.64) وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للعوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة ، وقد حققت (11) فقرة على مستوى إجابة "مرتفعة" تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (4.127–3.701)، أما الفقرات التي حققت إجابة "متوسطة" فبلغ عددها (7) فقرات تراوحت متوسط إجابات عينة الدراسة عليها بين (3.674– 3.516) . ويتضح من الجدول (6) ومن متابعة قيم اختبار "ت" وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية أكبر من القيمة الإحصائية للمتوسط الحسابي المفترض (μ=3) وتراوحت قيم الاختبار بين (6.91–25.49) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية، مما يؤكد أهمية العوامل الاقتصادية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثانياً: ما العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضـــاة والمحامين؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "ت" لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل، والجدول (9) يوضح النتائج.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب وقيمة اختبار "ت" للعوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
12	يسهم ضعف دور التربية والتعليم في التنشئة الاجتماعية للأفراد في ارتكاب جريمة القتل	4.213	0.75	مرتفع	30.23	0.00
11	يسهم انتشار مظاهر البلطجة والإتاوات والخاوات في ارتكاب جريمة القتل	4.151	0.80	مرتفع	26.96	0.00
10	يقود قلة الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية والثقافية لاستغلال أوقات الفراغ لدى الشباب وطاقاتهم في ارتكاب جريمة القتل	4.117	0.83	مرتفع	25.11	0.00
9	يؤدي ضعف دور المؤسسات الدينية في الوعظ والإرشاد لأفراد المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	4.111	0.80	مرتفع	25.93	0.00
7	يسهم انتشار الانفتاح الثقافي بين أفراد المجتمع نتيجة العولمة في ارتكاب جريمة القتل	4.088	0.73	مرتفع	28.02	0.00

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
2	يسهم عدم اهتمام الأسر في المجتمع ومساندتها للأبناء في حل مشاكلهم الخاصة في ارتكاب جريمة القتل	4.048	0.89	مرتفع	22.17	0.00
1	يسهم ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	4.017	0.80	مرتفع	24.00	0.00
8	يسهم ثقافة حب التملك والتفاخر بامتلاك الأموال والممتلكات بين أفراد المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	3.983	0.70	مرتفع	26.20	0.00
13	يسهم تراجع دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي "الأُسرة، المسجد، النادي الثقافي" في ارتكاب جريمة القتل	3.980	0.82	مرتفع	22.39	0.00
6	يقود انتشار الانحلال الأخلاقي بين الشباب إلى ارتكاب جريمة القتل	3.949	0.75	مرتفع	23.64	0.00
5	يؤدي استغلال أصحاب العمل للعمال والموظفين في ارتكاب جريمة القتل	3.915	0.92	مرتفع	18.58	0.00
4	يسهم انتشار بعض مظاهر الفساد "الوساطة والمحسوبية" في المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	3.901	0.69	مرتفع	24.31	0.00
3	يسهم ضعف التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	3.881	0.82	مرتفع	20.11	0.00
14	تسهم التنشئة الأسرية غير السليمة في المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	3.658	0.87	متوسط	10.22	0.00

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
15	يسهم انتشار التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت في ارتكاب جريمة القتل	3.622	0.91	متوسط	9.25	0.00
–	المستوى العام للعوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني	3.976	0.69	مرتفع	24.65	0.00

اتَّضح من النتائج في الجدول (7) أن المستوى العام للعوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.976)، بانحراف معياري (0.69) وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للعوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد حققت (13) فقرة على مستوى إجابة "مرتفعة" تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (4.213– 3.881)، أما الفقرات التي حققت إجابة "متوسطة" فبلغ عددها فقرتان تراوحت متوسط إجابات عينة الدراسة عليها بين (3.658– 3.622) .

ويتضح من الجدول (7) ومن متابعة قيم اختبار "ت" وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية أكبر من القيمة الإحصائية للمتوسط الحسابي المفترض (μ=3) وتراوحت قيم الاختبار بين (9.25– 30.23) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية، مما يؤكد أهمية العوامل الاجتماعية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

ثالثاً: ما العوامل الشخصية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين ؟

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "ت" لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل الشخصية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل، والجدول (8) يوضح النتائج.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب وقيمة اختبار "ت" للعوامل الشخصية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
10	يقود الشعور بالغيرة والحسد من الأفراد الناجحين في الحياة العملية من نفس الجيل إلى ارتكاب جريمة القتل	4.176	0.91	مرتفع	24.23	0.00
4	يسهم الشعور بالاكتئاب والخوف والقلق من المجهول لدى الشباب في ارتكاب جريمة القتل	4.125	0.75	مرتفع	28.07	0.00
11	يسهم رغبة الأفراد في الانتقام والثأر لإثبات شخصيته أمام الآخرين في ارتكاب جريمة القتل	4.085	0.89	مرتفع	22.98	0.00
3	تسهم الضغوط النفسية التي يتعرض لها الشباب بسبب البطالة في ارتكاب جريمة القتل	4.046	0.83	مرتفع	23.76	0.00
2	يسهم إدمان الأفراد على المسكرات والحبوب المخدرة في ارتكاب جريمة القتل	4.040	0.82	مرتفع	23.92	0.00

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
6	يقود عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة في ارتكاب جريمة القتل	4.017	0.70	مرتفع	27.11	0.00
7	يسهم شعور الأفراد بالسخط على الظروف الحياتية التي يعيشونها في ارتكاب جريمة القتل	3.955	0.81	مرتفع	22.16	0.00
5	يسهم الشعور بالإحباط والفشل بسبب طول فترة التعطل عن العمل لدى الافراد في المجتمع في ارتكاب جريمة القتل	3.926	0.84	مرتفع	20.75	0.00
1	يسهم شعور الأفراد في المجتمع بالعزلة والاغتراب الاجتماعي في ارتكاب جريمة القتل	3.918	0.66	مرتفع	25.94	0.00
8	يسهم ارتباط الأفراد بأصحاب السوابق الجرمية في ارتكاب جريمة القتل	3.742	0.86	مرتفع	16.12	0.00
14	يؤدي شعور الأفراد بعدم القناعة والرضا عن الظروف الحياتية التي يعيشونها في ارتكاب جريمة القتل	3.733	0.90	مرتفع	15.21	0.00
9	يسهم ارتباط الأفراد برفقاء السوء في ارتكاب جريمة القتل	3.707	0.87	مرتفع	15.22	0.00
13	يسهم الشعور بالخوف والقلق من المستقبل لدى الشباب في ارتكاب جريمة القتل	3.699	0.93	مرتفع	14.09	0.00
12	يسهم غياب الوازع الديني والالتزام بالواجبات الدينية لدى الأفراد في ارتكاب جريمة القتل	3.528	0.76	متوسط	13.08	0.00

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
15	يسهم شعور الأفراد في المجتمع بالاغتراب الاجتماعي في ارتكاب جريمة القتل	3.494	0.93	متوسط	9.97	0.00
	المستوى العام للعوامل الشخصية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني	3.879	0.58	مرتفع	20.64	0.00

اتَّضح من النتائج في الجدول (8) أن المستوى العام للعوامل الشخصية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.879)، بانحراف معياري (0.58) وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للعوامل الشخصية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد حققت (13) فقرة على مستوى إجابة "مرتفعة" تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (4.176– 3.699)، أما الفقرات التي حققت إجابة "متوسطة" فبلغ عددها فقرتان تراوحت متوسط إجابات عينة الدراسة عليها بين (3.528– 3.494) .

ويتضح من الجدول (8) ومن متابعة قيم اختبار "ت" وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل الشخصية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية أكبر من القيمة الإحصائية للمتوسط الحسابي المفترض (μ=3) وتراوحت قيم الاختبار بين (9.97– 28.07) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية، مما يؤكد أهمية العوامل الشخصية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

رابعاً: ما العوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار "ت" لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل، والجدول (9) يوضح النتائج.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب وقيمة اختبار "ت" للعوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
8	يسهم سيادة مظاهر النزعة الفردية بين افراد المجتمع في البيئة الحضرية في ارتكاب جرائم القتل	4.052	0.82	مرتفع	24.17	0.00
1	يسهم إقامة الأفراد في الأحياء الفقيرة ضمن التجمعات السكانية العشوائية في ارتكاب جرائم القتل	3.953	0.90	مرتفع	19.66	0.00
2	يسهم ضعف الرقابة الأمنية على الأحياء السكنية في المدن الكبيرة في ارتكاب جرائم القتل	3.921	0.75	مرتفع	23.40	0.00
3	تسهم الهجرة الى المجمعات الحضرية من الآرياف والقرى للعمل في ارتكاب جرائم القتل	3.876	0.81	مرتفع	20.31	0.00
12	يسهم زيادة الازدحام المروري وعدم الالتزام بقواعد السير على الطرقات في المدن في ارتكاب جرائم القتل	3.808	0.82	مرتفع	18.61	0.00
5	يسهم زيادة التركز السكاني والاكتظاظ في المدن في ارتكاب جرائم القتل	3.779	0.62	مرتفع	24.20	0.00
7	يسهم التدني في مستوى جودة الحياة للأسر في البيئة الحضرية في ارتكاب جرائم القتل	3.774	0.87	مرتفع	16.70	0.00

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
10	يسهم امتناع البعض عن مزاولة الأعمال التقليدية وتفضيل الأعمال سريحة الربح في ارتكاب جرائم القتل	3.757	0.92	مرتفع	15.25	0.00
6	يسهم التمييز بين الأفراد على أسس طبقية في البيئة الحضرية في ارتكاب جرائم القتل	3.742	0.86	مرتفع	16.25	0.00
11	يسهم تعدد الثقافات الفرعية في المناطق الحضرية في ارتكاب جرائم القتل	3.720	0.85	مرتفع	15.78	0.00
13	تسهم انتشار الأوبئة والأمراض في المجتمع في زيادة ارتكاب جرائم القتل	3.700	0.86	مرتفع	15.27	0.00
4	يسهم انتشار أماكن اللهو والنوادي الليلية في المدن في ارتكاب جرائم القتل	3.574	0.73	متوسط	12.52	0.00
9	يسهم انتشار ثقافة الاستهلاك السلبي وتعمقها بين سكان المدن في ارتكاب جرائم القتل	3.498	0.96	متوسط	9.46	0.00
–	المستوى العام للعوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني	3.781	0.62	مرتفع	18.96	0.00

اتَّضح من النتائج في الجدول (9) أن المستوى العام للعوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.879)، بانحراف معياري (0.58) وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للعوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد حققت (11) فقرة على مستوى إجابة "مرتفعة" تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (4.052– 3.700)، أما الفقرات التي حققت إجابة "متوسطة" فبلغ عددها فقرتان تراوحت متوسط إجابات عينة الدراسة عليها بين (3.574– 3.498) .

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويتضـح من الجدول (9) ومن متابعة قيم اختبار "ت" وجود أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة (0.05) للعوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، حيث جاءت قيم المتوسـطات الحسـابية أكبر من القيمة الإحصـائية للمتوسـط الحسـابي المفترض (μ=3) وتراوحت قيم الاختبار بين (9.46–24.20) وهي قيم دالة إحصـائياً عند مستوى الدلالة الإحصـائية (0.05)، مما يؤكد أهمية العوامل البيئية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

مناقشة النتائج

يتناول الجزء التالي من الدراسة مناقشة للنتائج التي تم التوصل لها، وبالشكل التالي:

أولاً: أشارت النتائج إلى أن المستوى العام للعوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين قد جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.869). واتضح من النتائج أن العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني قد حقق الترتيب الأول من حيث الأهمية، بمتوسط حسابي (3.976) وبمستوى مرتفع، أما العوامل الشخصية فجاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.879) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث وقبل الأخير العوامل الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.843) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الرابع والأخير العوامل البيئية بمتوسط حسابي (3.781) وبمستوى مرتفع. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، فقد اشارت دراسة (الجنفاوي، 2020) وجود العديد من العوامل التي تساهم في ارتكاب الجريمة والتي منها منها (العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة، والعوامل الاجتماعية كالتفكك العائلي وضعف الروابط الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل النفسية).

ثانياً: أظهرت النتائج أن من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين، تتمثل في عدم كفاية الدخل لسد حاجات الأسرة ومتطلباتها، وفي عدم قدرة الأفراد الحصول على فرص للعمل، والارتفاع المتوالي في أسعار السلع والخدمات، جشع الأفراد والرغبة في الثراء السريع، معاناة الأفراد من الفقر والحرمان الاقتصادي، ضعف المردود المالي المتحصل من العمل، فقدان الأفراد لوظائفهم والاستغناء عنهم في العمل بعد أن كانوا على رأس عملهم. وبالإشارة لهذه النتائج يتضح تعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقا لنظرية الضغوط العامة، ووفقاً

لهذه النظرية فإن الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الفقراء والعاطلين عن العمل قد تدفعهم لارتكاب جرائم القتل، ووفقا لذلك فإن ارتكاب جرائم القتل هي انعكاس لحالة القلق والتوتر التي يشعر بها الأفراد المحرومين اقتصاديا في المجتمع، وخوفهم من المستقبل، أو القلق بشأن عدم القدرة على تحقيق الأهداف.

وتتوافق النتائج مع دراسة (أبو صلب، 2020) وأظهرت نتائج هذه الدراسة أهمية العوامل الاقتصادية التي تدفع لارتكاب الجريمة ،

ثالثاً: أظهرت النتائج أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين، تتمثل في انتشار مظاهر البلطجة والإتاوات والخاوات، وقلة الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية والثقافية لاستغلال أوقات الفراغ، وضعف دور المؤسسات الدينية في الوعظ والإرشاد، انتشار الانفتاح الثقافي بين أفراد المجتمع نتيجة العولمة، وعدم اهتمام الأسر في المجتمع ومساندتها للأبناء في حل مشاكلهم الخاصة. وبالإشارة لهذه النتائج يتضح أهمية العوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقا لنظرية اللامعيارية "الأنومي" وترى النظرية أن الظروف الاجتماعية المتوترة والكوارث الاقتصادية تؤدي إلى فقدان التوازن بين الحاجات الأساسية للفرد وبين أساليب إشباعها، مما يؤدي إلى ظهور حالة اللامعيارية الذي تدل على المعاناة والسلوك اللانظامي وغير المنضبط نتيجة الاضطرابات المصاحبة لهذه الظروف والمشكلات. ووفقا لنظرية التفكك الاجتماعي فجرائم القتل هي نتاج لعمليات للتفكك الاجتماعي التي اصابت المجتمع، حينما تتباعد الروابط الاجتماعية وتطغى الأنانية وينتشر الطمع والجشع بين الأفراد، ويسود العلاقات الهشة التي تربط الأفراد ببعضهم البعض مما يؤدى إلى انتشار الفردية بينهم. وتتوافق النتائج مع دراسة (أبو صلب، 2020) وأظهرت نتائج هذه الدراسة أهمية العوامل الاجتماعية التي تدفع لارتكاب الجريمة وأهمها انتشار مظاهر التفكك الأسري والطلاق. وأظهرت نتائج دراسة (العنزي، 2018) أن أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل تتلخص في (العصبية – ضعف الوازع الديني – الرغبة في الحصول على المال بأي وسيلة ممكنة)، وأظهرت نتائج دراسة (الدراوشة والمواجدة، 2017) وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني حيث احتل المرتبة الأولى التفكك الأسري، ثم تلاه ضعف الوازع الديني لدى الأفراد

ثالثاً: أظهرت النتائج أن من أهم العوامل الشخصية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين، تتمثل في الشعور بالغيرة والحسد من الأفراد الناجحين في الحياة العملية من نفس أبناء الجيل، الشعور والشعور بالاكتئاب والخوف والقلق من المجهول لدى الشباب، رغبة الأفراد في الانتقام والثأر لإثبات شخصيته أمام الآخرين، الضغوط النفسية التي يتعرض لها الشباب بسبب البطالة، إدمان الأفراد على المسكرات والحبوب المخدرة، عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة. ووفقاً لنظرية الاحتواء فيمكن تفسير هذه النتيجة من حيث ضعف الاحتواء المجتمعي للأفراد يؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل، فضعف أو غياب الاحتواء سواء كان داخلياً أم خارجياً يؤدي بالفرد إلى اللجوء إلى السلوكيات الإجرامية لتحقيق أهدافه. وتتوافق النتائج مع دراسة (العنزي، 2018) والتي أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل الشخصية المؤدية إلى ارتكاب جريمة تتلخص في (الغضب يمكن أن يدفع إلى ارتكاب القتل، تعاطي وإدمان المخدرات والمسكرات، الاندفاع بسبب الرغبات الشخصية).

رابعاً: توصلت النتائج أن من أهم العوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين، تتمثل في سيادة مظاهر النزعة الفردية بين افراد المجتمع في البيئة الحضرية، وإقامة الأفراد في الأحياء الفقيرة ضمن التجمعات السكانية العشوائية، وضعف الرقابة الأمنية على الأحياء السكنية في المدن الكبيرة، وزيادة الازدحام المروري وعدم الالتزام بقواعد السير على الطرقات في المدن، والتركز السكاني والاكتظاظ في المدن، والتدني في مستوى جودة الحياة للأسر في البيئة الحضرية. وبالإشارة لهذه النتائج يتضح أهمية العوامل البيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني. وتفسر الدراسة هذه النتيجة وفقاً للنظرية الايكولوجية "البيئية" ووفقا لنظرية الفوضى الاجتماعية والتي ترى أن الظروف المعيشية غير المستقرة، والتي تصاحبها الفوضى الاجتماعية تعد بيئة مناسبة لتشكيل مجموعات من الأفراد غير ملتزمة بقيم المجتمع الأصيلة وهم يدعمون بعضهم بعضاً في ارتكاب الجرائم بشكل قوي ومتماسك، كما أنهم يشكلون خطراً على المجتمع المحيط بهم، إلا أن هذه الجماعات لديها القدرة على توريث الأجيال اللاحقة سلوكياتهم غير السوية ليصبح التقليد والانتماء إلى العصابات أمراً واقعياً في المجتمع، حيث يقلد الأبناء آباءهم في السلوكيات المنحرفة والإجرامية، أو يمكن أن يتخلى الآباء عن أبنائهم في سن مبكرة جدًا مما يدفعهم إلى الانخراط في هذه العصابات وارتكاب الجرائم من أجل الحصول على الأموال، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجرائم في أماكن معينة على الرغم من اختلاف الأشخاص الذين يسكنون في هذه الأماكن. وقد

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جاءت نتائج الدراسة في هذ الجانب مع دراسة هارود (Harwood, 2000) والتي أظهرت نتائج الدراسة إن جرائم القتل ترتبط بالظروف البيئية والسكنية للسكان وصعوبة العيش والوضع الاقتصادي المتردي، وعدم قدرة الأفراد على تجاوز الظروف الصعبة التي يعيشونها، ويفتقدون قدرتهم على التأقلم مع الظروف التي تحيط بهم.

التوصيات

توصي الدراسة بناءً على نتائجها بما يلي:

1) ضرورة الاهتمام بحل المشكلات الاقتصادية والشخصية التي تواجه أفراد المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة والفقر، وتوفير المساعدات المالية للأسر في الأحياء الفقيرة لرفع مستواهم الاقتصادي.
2) توجيه مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام للتوعية بخطورة جرائم القتل والتصدي لها بكافة الوسائل المتاحة.
3) العمل على تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم القتل، والعمل على تسريع إجراءات المحاكمة والبت في هذه القضايا ونشر الأحكام الصادرة بحقهم في وسائل الاعلام المختلفة.
4) تشجيع الدراسات الأمنية في المجتمع الأردني الهادفة إلى إبراز خطورة جرائم القتل، وطرق الوقاية منها، بما يخدم أمن المجتمع واستقراره.
5) إجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤدية للجرائم في المجتمع الأردني والتركيز على العوامل المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الأردني للاستفادة من نتائجها وتعميماتها.

قائمة المرجع

إبراهيم، أكرم (2017) **علم النفس الجنائي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

ابن منظور، محمَّد بن مكرم (2015). **لسان العرب**، ط2، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

أبو زيد، نبيلة أمين (2012) **علم النفس الجنائي (النظرية والتطبيق)**، دار النهضة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

أبو صلب، عتاب (2020) **العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة المرأة الأردنية للجريمة من وجهة نظرها ما بين 2018 – 2020**، مجلة الأزهر، مصر.

العيسوي، عبد الرحمن (2004). **الجريمة بين البيئة والوراثة**. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

البداينة، ذياب، والخريشه، رافع (2013). **نظريات علم الجريمة: المدخل والتقييم والتطبيقات**. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البداينه، ذياب (2003) **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البيطار، مصطفى محمد (2016) **أصول علمي الإجرام والعقاب**، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجبور، محمد.(2000). **الجرائم الواقعة على الأشخاص في قانون العقوبات الأردني**.(ط1). عمان: دار وائل للنشر.

الجنفاوي، خالد مخلف (2020) العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في اقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، م**جلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد (18)، ص ص 15–52، جامعة الفيوم، مصر.

الحسن، احسان محمد.(2008). **علم اجتماع الجريمة**.(ط1).عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

حسني، محمود نجيب (2005) **علم العقاب**، دار النهضة العربية، ط5، القاهرة، مصر.

خليل، أحمد محمود (2020) **جرائم القتل وعقوبة الإعدام في التشريعات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، المكتب الجامعي الحديث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

الدراوشة، عبدالله سالم والمواجدة، مراد عبدالله (2017) **أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية**، مجلة جامعة الحسين بن طلال، مجلد 3، عدد 1. الأردن.

الريامي، جوخة (2016). **مفهوم القتل وإشكالياته الطبيعية دراسة في فلسفة الأخلاق التطبيقية**.(ط2)، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .

السمري، عدلي محمود.(2009). **علم الاجتماع الجنائي**.(ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

شاهين، أسامة (2020) **الموسوعة الجنائية العملية في جرائم القتل العمد**، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

عبدالله، نوري سعدون (2011) **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، العراق.

عزمي، محمد مدحت (2010). **نظرات في ظاهرة الجريمة في ضوء مبادئ علم الاجرام**. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

العنزي، أحمد بن عوض خلف (2018) **العوامل الاجتماعية والشخصية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مديرية الأمن العام (2020) **تقارير الإحصاء الجنائي للسنوات** (2015–2020) إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

المعتوق، جمال (2014) **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، مسقط، سلطنة عمان.

الوريكات، عايد عواد (2014) **نظريات علم الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المرجع الأجنبية

Agnew, Robert.(2012). Reflection" Revised Strain Theory Of Delinquency'**. Social Forces** , 91,(1), P P 33-38.

Engjellushe, Z. & Myzafaer, E. (2018). **The Geography Of Crime In Albania 2000-2012**, Multidisciplinary Journal If Global Marco Trends.

Ernest W., Bogue, D., (1985) **Urban Sociology**, The University of Chicago Press, USA.

Gazzanigo, Michael. (2010), **Psychological Science**. New York: w.w. Norten & Company, 2: 934-978

George, Nina, (2022), **Murders take a domestic twist in Bengaluru** Istupdated: May, Dhns, Bengaluru

Haroon B, & Lilenstein, A, & Monnakgotla, J, & Thornton, A, &Van, Der Zee. (2017). **The Socio-Economic Determinants Of Crime In South Africa**: An Empirical Assessment, A Dpru Working Paper* Commissioned For The Working Paper 201704 Isbn 978-1-920633-43-1.

Harwood, D (2000). **Suicidal Behavior Among The Elderly In Hawton**, The National Hand Book Of Suicide and Attempted Suicide , New York, Willy**.**

Hirschi, Travis (1969) **Causes of Delinquency**, Berkley: University of California Press.

Nye, F.I.(1958). **Family Relationships And Deviant Behavior**. New York: John Wiley & Sons.

Siegel, Larry.J.(2003).**Criminology.** 8thEd. Wadsworth, Thomson learning: Canda.

Wilson, John. (1983).**social Theory**.1stEd.Prentice-Hall, inc, Englewood cliffs, New jersey.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"Factors Affecting the Commission of Murders in the Period (2015-2020) From the Point of View of Judges and Lawyers in Jordanian Society"

Waed Al-Suhaimat*
Dr. Wala Sarayrra**
* PhD student in the Department of Sociology - Specialization in Criminology/ Mutah University, Karak, Jordan.
** Associate Professor of Sociology majoring in Criminology - College of Social Sciences / Mutah University, Karak, Jordan.

Abstract:

The study mainly aimed to identify the economic, social, personal and environmental factors affecting the commission of murder from the point of view of judges and lawyers in Jordanian society.

In light of the nature of the study and the objectives it seeks to achieve, the study relied on the sample social survey method, and the use of a questionnaire tool to collect field data from the study sample, which consisted of (352) judges and lawyers working in courts in the Karak Governorate in Jordan.

The results showed that the general level of the factors affecting the commission of murder in Jordanian society from the point of view of judges and lawyers was high, with a mean of (3.869). It was clear from the results that the social factors affecting the commission of murders in the Jordanian society achieved the first rank in terms of importance, with an arithmetic mean (3.976) and a high level, while the personal factors came in the second rank with an arithmetic mean (3.879) and a high level, and in the third the economic factors with a mean (3.843) and a high level, and in the fourth and final order are the environmental factors with a mean (3.781) and a high level.

The study recommended the necessity of paying attention to solving the economic and personal problems facing members of Jordanian society, especially with regard to the problem of unemployment and poverty, and providing financial assistance to families in poor neighborhoods to raise their economic level.

Keywords: Murders, Factors, Judges and Lawyers, Jordanian Society.